



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

نتقدم بالاقترح بقانون المرفق بإضافة بند سادسا إلى المادة الأولى من المرسوم بالقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٨١ بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية، مشفوعا بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر، مع إعطائه صفة الاستعجال.

مع خالص التحية

مقدمو الاقتراح

أسامة عيسى الشاهين

مبارك هيف الحجرف

الحميدي بدر السبيعي

د. بدر حامد الملا

د. عبدالمكريم عبد الله الكندري

يدرج في جدول أعمال الجلسة القادمة

ويحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

مع إعطائه صفة الاستعجال

### اقتراح بقانون

بإضافة بند سادسا إلى المادة الأولى من المرسوم بالقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٨١  
بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٨١ بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية المعدل بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٨٢،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

#### ( المادة الأولى )

يضاف إلى نص المادة الأولى من المرسوم بالقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٨١ المشار إليه البند "سادسا" نصه الآتي:

سادسا: الطلبات التي يقدمها المعينون على عقود التوظيف المباشرة المسجلين في نظام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ومؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة بإلغاء القرارات الإدارية المتعلقة بالتعيين أو الترقيات أو الفصل من الخدمة.

#### ( المادة الثانية )

تحال كافة الدعاوى المنظورة أمام أي دوائر قضائية أخرى ولم يتم الفصل فيها إلى الدائرة الإدارية في المحكمة الكلية.

#### ( المادة الثالثة )

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت  
صباح الأحمد الصباح

## المذكرة الإيضاحية

### للاقتراح بقانون

### بإضافة بند سادسا إلى المادة الأولى من المرسوم بالقانون

### رقم (٢٠) لسنة ١٩٨١ بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية

نظراً لما تمثله الوظيفة للمواطن من عامل استقرار أسري وما ترتبط في أمنه وحياته ، ولما كان العاملون في الشركات الحكومية المملوكة برأس مال كامل للدولة والتابعة لمؤسسة البترول الكويتية وهي: ( شركة نفط الكويت - شركة البترول الوطنية الكويتية - شركة صناعة الكيماويات البترولية - شركة ناقلات النفط الكويتية - الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة - الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية - شركة البترول الكويتية العالمية - الشركة الكويتية لنفط الخليج)، تنظر الدعاوى الخاصة بهم المرفوعة إلى القضاء أمام دوائر عمالية ومدنية، ويختلف تطبيق المبادئ والفصل في قضاياهم عن نظرائهم في الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية الأخرى، لذا كان لا بد من توحيد جهة الفصل في الدعاوى ليكون نظرها أمام الدائرة الإدارية بالمحكمة الكلية.

لذا كان تقديم هذا الاقتراح بقانون ليكون الاختصاص منحصراً للدائرة الإدارية في ولاية القضاء والفصل في طلبات الإلغاء والتعويض وذلك في كل ما نص عليه المرسوم بالقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٨١ بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية عن المطالبات الواردة في البنود من أولاً وحتى رابعاً كالمنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت والعلاوات المستحقة للموظفين أو لورثتهم وإلغاء القرارات الإدارية الصادرة بالتعيين والترقية وبتوقيع الجزاءات التأديبية وإنهاء الخدمة.